المؤتمر السنوي الثالث لشبكة البحث الإقليمي للبنوك المركزية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سوق الشغل والتحول البنيوي

كلمة افتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

الرباط، 14-15 شتنبر 2023

السيد الوزير،

السيد نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السادة الباحثون والأساتذة،

زملائي وأصدقائي الأعزاء،

أيها الحضور الكريم،

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم في بنك المغرب وأشكركم على قبول دعوتنا لحضور هذه النسخة الثالثة من مؤتمر شبكة البحث التابعة للبنوك المركزية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعتبر لقاؤنا اليوم نتيجة التعاون المثمر مع البنك الدولي والبنوك المركزية الأعضاء في شبكة البحث. أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكري لهذه المؤسسات لجهودها وتعبئتها الدائمة التي مكنت من إنجاز هذا المؤتمر، لا سيما السيدة روبرتا غاتي، رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، التي لعبت دورا حاسما في التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

أريد أن أشير أيضا إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار "الطريق إلى مراكش"، وهي سلسلة من التظاهرات التي بدأت منذ عدة أشهر وتهدف إلى التحضير والترويج للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستستضيفها بلادنا من 9 إلى 15 أكتوبر بمراكش.

السيدات والسادة،

من الجلي أنه لا داعي لشرح أهمية الموضوع الذي تم اختياره لهذه النسخة. فعلاوة عن تأثيره على مستوى المعيشة، يعتبر الشغل من عوامل الشمول والتماسك الاجتماعي ويظل محور انشغالات السياسة العمومية ومعيارا ا لأدائها. فبالنسبة للبنوك المركزية، يعتبر الشغل من بين المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي على أسعار السلع والخدمات. ولذلك فإن الفهم المستنير لتطورات سوق الشغل أمر ضروري للقيام بمهامها، لا سيما فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

على صعيد منطقتنا، تطرح إشكالية الشغل بحدة أكبر، حيث تفوق معدلات البطالة، في عمومها، المتوسط العالمي بمرتين، أي 10,4% مقابل 5,8% سنة 2022. وتمس البطالة فئة الشباب بصفة خاصة، بمعدل شخص واحد من أصل كل أربعة أشخاص، أما بالنسبة للفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة، فحوالي ثلث المنتسبين لهذه الفئة لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين. ومن المفارقات أن في عدد من دول المنطقة، تمس البطالة بالأساس الشباب من حاملي الشهادات، في بطالة طويلة الأمد، بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تسجل المنطقة مشاركة ضعيفة النساء، حيث لا يتجاوز معدل نشاط المرأة بدورها حوالي 20%، وهو معدل أقل بكثير من المتوسط العالمي، الذي يناهز 50%.

ولعل العديد من الخصائص التي تميز منطقتنا تنطبق أيضا على جملة من البلدان الصاعدة والنامية. وإن لم تكن الاقتصادات المتقدمة بمنأى عن التحديات المقترنة بالشغل، إلا أنَّ هذه التحديات تظل أقل حدة في أغلب الأحيان. حيث يَكمُن الاختلاف بالأساس في جودته. إذ أن الشغل في الاقتصادات المتقدمة يضمن عموما نوعا من الضمان الاجتماعي،

ويضمن حدا أدنى من الدَّخل، في حين أن الشغل في البلدان النامية لا يضمن أحيانا حتى توفير مستوى عيش لائق، حيث تشغل شريحة واسعة من السكان النشطين وظائف غير مهيكلة لا يحصلون فيها على الحماية الاجتماعية.

السيدات والسادة،

لا ريب في أن الشغل يظل رهينا بالدينامية الاقتصادية على وجه الخصوص، ومن ثمَّة فإن تعزيزه يتطلب أولا اعتماد سياسات تحفز الاستثمار والنمو. ويمكن للسياسة العمومية أن تساهم أيضا في جوانب أخرى، ترتبط أوَّلا بتهيئة الشباب لسوق الشغل من خلال تحسين جودة التعليم والتكوين، والاستثمار في رأس المال البشري بصفة عامة، ثمَّ من جهة أخرى، تزويد سوق الشغل بتدابير وأنظمة ملائمة من شأنها أن تُيَسِّر التوظيف، مع منح تحفيزات تستهدف العمل بأجر أو ريادة الأعمال، وكذا توفير الدعم المباشر للأشخاص الذين يواجهون صعوبة في الولوج إلى سوق الشغل، وما إلى ذلك...

إلا أن تصميم سياسات تشغيل فعَّالة وتنفيذها بنجاعة يظل أمرا معقدا، حيث يتطلَّب ذلك فهمًا معمقا لديناميات السوق وترابطها مع مُختلف قطاعات الاقتصاد.

وهذا ما يسلِّط الضوء، بطبيعة الحال، على الدور الذي يضطلع به البحث في تنوير عمليات صنع القرار، ولن أجازف إن قلت أنه دور محوري دون شك. وجدير بالذكر، في هذا الصدد أن علم الاقتصاد قد أحرز تقدُّما ملحوظا في مجال دراسة سوق الشغل، وخاصة في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال جُملة من الأسئلة معلقة، لا سيما في سياق كسياق منطقتنا. وحتى بالنسبة للإشكاليات التي يتم تدارسها بشكل مستفيض، تكون الخلاصات المتوصل إليها أحيانا موضوع نقد في أعمال جديدة تستفيد من التوافر المتزايد للبيانات وأيضا التقدم المحرز في تقنيات النمذجة الاقتصادية.

وتوضح التطورات المتعلقة بمنحى فيليبس، الذي تعود نسخته الأولى لسنة 1958 والذي قدمت نسخته الأكثر شعبية العلاقة بين التضخم والبطالة، هذا التشكيك الدائم في الحقائق الراسخة. فباختلاف السياقات والفترات والأساليب والبيانات، يختلف تقييم شكلها ومتانتها بشكل كبير. وقد وُضعت نتيجة أخرى تم نشرها في نفس الفترة تقريبا (1962) حول العلاقة بين النمو والبطالة، تعرف بقانون أوكون، كذلك موضع تساؤل.

ولا تزال هناك العديد من القضايا الأخرى التي تستدعي التعمق فيها، كما تم تخصيص العديد من مشاريع البحث الأكاديمي أو التابع للمؤسسات المتخصصة لهذا الغرض سنويا. وعلى سبيل التوضيح، سأذكر إنتاجية العمل، أو تأثير بعض التدابير التنظيمية مثل تحديد الحد الأدنى للأجور أو حتى محددات مستوى المشاركة التي ذكرتها سابقا. في هذه الحالة على سبيل المثال، كيف يمكننا أن نفسر في السياق المغربي ضعف وانخفاض مساهمة المرأة في سوق الشغل على الرغم من التحرر القائم على المستوى القانوني والتحسن الكبير في الولوج إلى التعليم منذ بداية الألفية؟

السيدات والسادة،

اليوم، في ظل التحولات في النماذج والتحولات العميقة التي بدأتها أو سرعت وتيرتها الصدمات المتعاقبة في السنوات الأخيرة، أصبح فهم تطور سوق الشغل أكثر صعوبة، الأمر الذي يجعل صياغة السياسة العمومية أكثر تعقيدا.

وتشمل هذه التحولات تغير المناخ، الذي من المتوقع أن تكون عواقبه المباشرة وغير المباشرة جسيمة، لا سيما في بلدان مثل المغرب حيث لا تزال الفلاحة تشغل جزءا كبيرا من اليد العاملة. ويؤدي تنامي النزعة الحمائية والسيادة الاقتصادية

إلى إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج وبالتالي إعادة توزيع الشغل على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، صحيح أن الثورة الرقمية ترفع متطلبات الوصول إلى السوق، غير أن الفقدان المهول المرتقب للشغل لا يبدو أنه تجسد على أرض الواقع، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن التأثير النهائي يزال مشكوكا فيه إلى حد كبير. علاوة على ذلك، لا يبدو أن الطفرة التي شهدها العمل عن بعد إثر الجائحة مؤكدة، فقد أشارت بعض الدراسات إلى انخفاض الإنتاجية بسبب هذا الأخير.

ويضاف إلى ذلك الشيخوخة الديموغرافية في البلدان المتقدمة والتي، إلى جانب التحولات النموذجية الأخرى المذكورة أعلاه، تقودها إلى اتباع سياسات هجرة شرسة في بعض الأحيان لجذب الشباب المؤهلين من جميع الخلفيات.

ما هو أثر مساهمة كل هذه القوى في إعادة صياغة ديناميات سوق الشغل على بلد نام؟ يتطلب الأمر التحلي بالتواضع للاعتراف بأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، توقع ذلك.

فضلا عن هذه التحولات، تفاقمت صعوبة صياغة السياسة العمومية في السنوات الأخيرة جراء تزايد اللايقين، وهي خلاصة سُلط عليها الضوء في الدورة الأخيرة لمؤتمر جاكسون هول. ولا شك أن هذا اللايقين لا يؤثر فحسب على السياسات الظرفية كالسياسة النقدية، بل يؤثر أيضا على أداء السياسات البنيوية فيما يتعلق بالتغيير الذي قد تعرفه البيانات والفرضيات التي تستند إليها هذه السياسات.

في مثل هذه الظروف، من الجلي أنه لا يمكن أن تكون هناك أبحاث ذات آثار ملموسة في مجال السياسة العمومية في ظل غياب بيانات موثوقة ومحينة. وفي الوقت الذي تم فيه تجاوز الحاجة للبيانات الأساسية بشكل كبير في العديد من البلدان المتقدمة، حيث تستفيد الأبحاث الاقتصادية من مصادر جديدة من قبيل البيانات الضخمة، فإن العديد من الدول النامية تواجه إلى يومنا صعوبات في إنتاج مؤشرات السوق الأساسية بشكل منتظم وموثوق.

واليوم، لم يعد اختيار سياسة عمومية« مبنية على الأدلة »من الكماليات، وإنما أصبح ضروريا في ضوء التوقعات الخاصة بالأداء والهوامش المتعلقة بالموارد العمومية. ستتطرق البروفيسور إستر دوفلو باستفاضة إلى الموضوع خلال أشغال هذا المؤتمر.

أغتنم فرصة هذا اللقاء للدعوة لاستثمار أكبر في إنتاج البيانات والرفع من جودتها ودقتها وتحسين الولوج إليها، لا سيما العمومية منها.

وفي ضوء ذلك، يمكن للسلطات العمومية، مسترشدة بنتائج أبحاث عالية الجودة، الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات الشعب في مجال التشغيل اللائق لفائدة شبابنا ونسائنا على وجه الخصوص.

السيدات والسادة،

بالنظر لتنوع المواضيع التي يتناولها هذا المؤتمر وأهميتها، بالإضافة إلى نوعية المتدخلين والمشاركين فيه، أنا على يقين تام أن هذا المؤتمر سيمكن لا محالة من تقديم إضافات نوعية حقيقية فيما يخص سياسة التشغيل.

وأختتم كلمتي هاته بالإعراب عن متمنياتي بالتوفيق والسداد لأعمالنا، وأشكركم على اهتمامكم.